الاراضي المحتلة بالاضافة الى تحكم اسرائيل بأسعار التصدير بالاراضي المحتلة وخاصة للسلع نصف المصنعة التي يتم تصنيعها في اسرائيل ثم يعاد تصديرها اما الى الاراضي المحتلة او الى بقية بلدان العالم . ويلاحظ من المخطط رقم (٤) الاتجاه المتزايد المستمر للصادرات الصناعية اذ بلغت النسبة الوسطية للزيادة السنوية للصادرات حوالي ٣٧ ٪ وذلك خلال الفترة ١٩٦٨ ، ١٩٧١ . بالطبع ان هذا التزايد للصادرات بالاسعار الجارية لا يعكس الواقع الفعلي للصادرات وكل ما يمكنه القول ان صادرات الاراضي المحتلة من جهة وصادراتها الى بقية البلدان والاردن من جهة ثانية ترتبط بما تجنيه اسرائيل من منافع مباشرة وغير مباشرة من اعتماد الاراضي المحتلة ، اقتصاديا ، على اسرائيل . اما الصادرات الزراعية فتطورها غير منتظم فقد هبطت بمقدار ٧٫٨ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام واحد ، اي خلال الفترة ٦٨/٦٩ . ثم عادت الى التزايد المتباطىء بعد ذلك . ومن الجدير بالذكر ان الاهمية النسبية للصادرات الزراعية هي بتناقص مستمر اذ هبطت نسبة الصادرات الزراعية من ٣٦ ٪ في عام ١٩٦٨ الى ١٧ ٪ في عام ١٩٧١ .

مخطط رقم (٣)
صادرات الاراضي المحتلة الى اسرائيل
١٩٦٨ — ١٩٧١

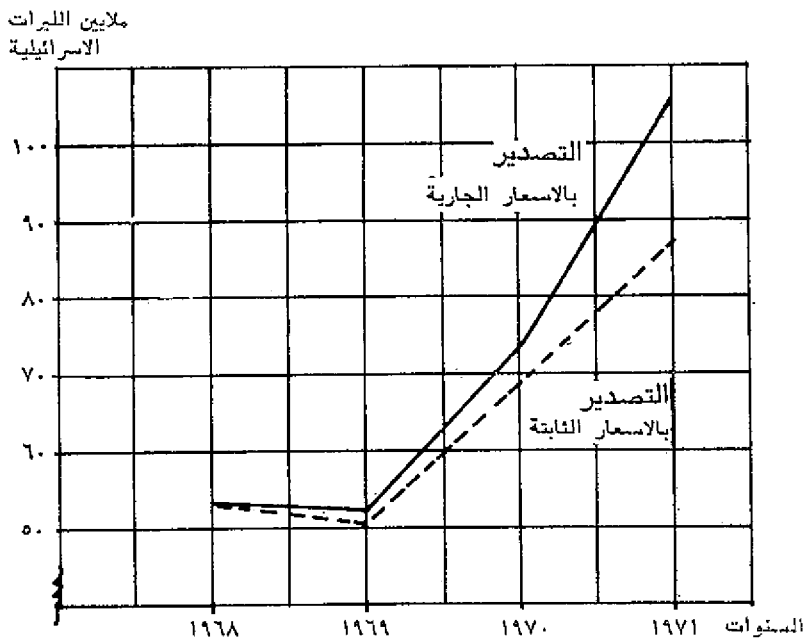

صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل : تصدر الضفة الغربية الى اسرائيل حوالي ٧٤ ٪ من مجموع صادرات الاراضي المحتلة الى اسرائيل وقد ازدادت هذه الصادرات من ٥٧٫١ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٠ الى ٧٧٫٦ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧١ . ومن المرجح ان جزءا لا بأس به من صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل هو عبارة عن اعادة تصدير — أي ان بعض المنتجات الصناعية (كالاسمنت)